



المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تطوير وبناء الاقتصاد

• حنان بن علي (جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 02)

المخلص:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة والمتطورة ، تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية ، فهي تشكل مصدرا للإبداع والابتكار ، بالإضافة إلى قدراتها الفائقة على المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية واستيعاب اليد العاملة فهي لا تتطلب أموالا ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى ، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وماهيتها وطرق تمويلها ، أهم المقاربات النظرية حولها .

الكلمات الدالة : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المقاولاتية - التنمية الاقتصادية - .

Abstract :

Considers SMEs most important tributary of the economic and social development in underdeveloped countries and advanced, so it's an area ripe for the development of management skills, technical, productivity and marketing, it is a source of creativity and innovation, as well as their capabilities superior to contribute in increasing energies productivity and labor absorption, it does not require large amounts of money, as is the case for large organizations, The this paper is to highlight the role and importance of small and medium enterprises and the essence and methods of financing, the most important theoretical approaches around.

Key words: SMEs - Entrepreneurship - Economic Development -

المقدمة

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا واهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية و الباحثين الاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي و ذلك نظرا لتمييزها بسرعة إنشائها و خصائص أخرى و نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية ويرى الباحثين بأن هذه المؤسسات تدفع بعجلة تقدم الاقتصاد و ذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، و بالرغم من التغيرات المتسارعة في المحيط و نظرا لسهولة إنشائها ، و مرونتها و توفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة و أهمية بالغة ، ومنه يتجلى لنا طرح الإشكال التالي :

- كيف تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية القطاع الاقتصادي و المجتمع ككل ؟
- و للإجابة على الاشكال المطروح رأينا بوضع محورين اساسيين يتضمننا عناصر ملمة بدراسة تجيب عن الاشكال المطروح :

المحور الأول : ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

- مفاهيم (المؤسسات ص م - المقاولاتية - المناولة)
- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- المقاربة النظرية : (نظريات حول المقاولاتية) .
- المقاولات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة .
- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- المحور الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير الاقتصادي و الاجتماعي .
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء و تطوير الاقتصاد .
- طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المشاكل التي تواجهها .
- المحور الثالث : واقع و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة .

المحور الأول : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

مدخل مفاهيمي : مفهوم المقاولاتية : فالمقاول حسب Say و Cantillon هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول ، حيث يعرفه و بغض النظر عن نشاطه ، بأنه الشخص الذي يشتري أو يستأجر بسعر أكيد ليبيع أو ينتج بسعر غير أكيد¹ . أما بالنسبة إلى Say الأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم و المعرفة ، حيث فرق بين كل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة و يقوم بإجراء البحوث ، المقاول و العامل الذي يعمل

لحسابهما ، فالمقاول يقوم باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من أجل إنتاج سلع ذات منفعة ، ويعتمد في ذلك على العامل الذي تتمثل همته في انجاز العمل².

- تعريف المناولة :

حسب JEAN-CLAUDE THAYRET فإن المناولة هي ان مؤسسة ما السلطة على المؤسسة المناولة قصد الإنتاج حسب المعايير المحددة من طرفها³. التعاقد من الباطن هو عبارة عن عقد باطني (عقد فرعي) يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى "صاحبة الشغل" بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى "المتعاقد من الباطن"، بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله⁴.

وإن مصطلح المناولة هو مصطلح متعارف عليه في دول المغرب العربي و دول شمال إفريقيا ، أما بالنسبة للدول العربية في المشرق العربي فالمصطلح المتعارف عليه هو التعاقد من الباطن أو المقاول من الباطن وتسمى بالإنجليزية Outsourcing أما بالفرنسية La sous-traitance⁵.

وتسمى المؤسسة التي تقوم بالتكليف أو طلب العمل بالمؤسسة "الأمرة بالأعمال" والمؤسسة التي تقوم بالأعمال، المؤسسة "المنفذة أو المناولة". ويقوم هذا المفهوم على أساس وجود عنصرين أساسيين هما :
* وجود علاقة مباشرة بين المنشأة الأمرة بالأعمال وشبكة المنشآت المنفذة لها أو المجهزة.
وجود عقد ينظم العلاقة ويصون المصالح المشتركة بين المنشآت الأمرة بالإعمال والمؤسسات المنفذة⁶.

- وفيما يخص أهداف المناولة نجد ما يلي :

- تنمية التخصص و تقسيم العمل .
- توسيع قاعدة النسيج الصناعي.
- تعزيز التشابك و التكامل الصناعي.
- تحقيق الاستخدام الامثل للطاقات الإنتاجية.
- تشجيع التنمية الجهوية⁷.

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

الجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم ، تسجل تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث كانت عدة محاولات تمت في هذا الشأن غير رسمية .

القانون : 01 المؤرخ في 27 رمضان - السلطات العمومية بهذا القطاع، إلى غاية 2001 حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 18 1422هـ الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والتعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من هذا القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج؛ تستوفي معايير الاستقلالية. كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و 500 مليون دج. أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج. وأخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف

الذكر إلى تعريف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج⁸.

المقاربة النظرية : (نظريات حول المقابلة) .

معظم الأعمال التي اهتمت بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة تنطلق من فكرة مؤداها أن ها النوع من المؤسسات متميز (PME) spécifique دور بارز للمسير ، وهي أطروحة أكدتها نتائج العديد من الدراسات⁹.

نظرية المقابلة: (entreprise)

المقابلة هي تنظيم (أو منظمة) يحول عوامل الإنتاج (أي الموارد) إلى إنتاج (مباع في السوق). الفرق بين الإيرادات

والنفقات المرتبطة بعملية الإنتاج والتسويق تشكل ما يسمى ب: "الربح". [CARLTON and PERLOFF; p:15]

العلاقة بين الحجم المؤسسة والأداء : قضية بالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد الصناعي ؛ ونلخص ذلك في رؤيا " بيل جايتس " : «المؤسسات الضخمة برؤية معينة هي أقل كفاءة من تلك الصغيرة ، فأتذكر انه في الماضي لما كنت أشرف وأراقب (كود) البرنامج ، كانت نوعية البرامج أفضل مما هي عليه الآن..

إذن الحجم المثالي للمؤسسة هو واحد من أهداف التحليل الاقتصادي الصناعي.

المقابلة : أهم مقاربات التحليل .

1- المقاربة الوظيفية :

العديد من الدراسات اعتبرت أن النشاط المقاولاتي لا يمكن قياسه إلا عن طريق مناهج و طرائق موضوعية موجودة في حد ذاتها و مستقلة عن الإدراك الذاتي للمقاول ، في هذا الصدد ربطت المدرسة النيوكلاسيكية انفتاح و ازدهار النشاط المقاولاتي بالظروف و الشروط الاقتصادية المشجعة مثل :

- سهولة الوصول إلى الأسواق

- توافر رؤوس الأموال

- توفر المواد الخام

- توفر اليد العاملة

- توفر التكنولوجيا

أشار رواد هذا الاتجاه إلى الدور المركزي للمقاول بصفته محرك التنمية الاقتصادية ، القادر على تحمل الأخطار و مواجهة اللإيقين ، فجوزيف شومبيتر هو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته التطور الاقتصادي ، اعتبر المقاول الشخصية المحورية في التنمية الاقتصادية ، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع ، و خاصة خلق طرق إنتاج جديدة .

فهو شخص مبتكر ومبدع و مسير لمجموعة من الموارد و يبحث عن أقصى ربح فالمقاول في مختلف الأدبيات الاقتصادية المشكلة لهذا البراد يغم ، يعتبر أحد الأعوان الاقتصاديين يبحث عن فرصة الأعمال لأجل إنشاء المؤسسة و ما يتبع ذلك من استغلال للنشاط لتحقيق الربح و تعظيم رأس المال ، فعندما يكون النظام الاقتصادي في حالة توازن بين العرض و الطلب ، فان رائد الأعمال (المقاول) هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطرة و ذلك من خلال ما يقدمه من ابتكارات جديدة و أساليب إنتاج حديثة و أسواق ناشئة ، حيث يتمكن رواد الأعمال من كسر القيود و الحوافز ، و الجمود و الركود السائد في الأنظمة الاقتصادية بما

يطرحونه من ابتكارات و أساليب جديدة فيتبعهم الآخرون فتحدث النقلة الاقتصادية الايجابية و هذا ما يسمى ب " التدمير الخلاق
2- المقاربة السلوكية :

عمل الكثير من المختصين في العلوم السلوكية على الإجابة على الكثير من التساؤلات المتعلقة بطبيعة المقابلة و خصائص المقاول ، ذلك من خلال معالجتهم للمقاول بالمقاربة بالسمات الشخصية و المقاربة النموذجية¹⁰ .
هذه المقاربة تركز على الخصائص البسيكولوجية للمقاولين مثل الصفات الشخصية و الدوافع و السلوك بالإضافة إلى أصولهم و مساراتهم الاجتماعية لذا نجد ماكس فيبر اهتم بنظام القيم و دوره في إضفاء الشرعية و تشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي ، في نفس الإطار نجد ماكلياند و نظريته حول الانجاز ، و الذي حاول تفسير سلوك المقاول من خلال الحاجة للإنجاز و الحاجة للقوة .
إن سلوك المقاول هو كذلك نتاج لمؤثرات متعلقة بالوسط الذي ينتهي إليه و بيئته الفعلية من خلال الفضاء و الزمن ، فماكلياند كغيره من الباحثين القريبين منه في التحليل ، لم يخرج من النطاق الاقتصادي للحاجة للإنجاز و لم يعر اهتماما إلى إن المقاول هو أيضا نتاج للوسط و المجتمع الذي يتواجد فيه ، فالواقع أن الحاجة للإنجاز لدى المقاول تتمظهر من خلال القيم الموجهة من قبل الكل ، لكن ماكلياند استبعد الخصائص المتعددة الأبعاد عن النشاط المقاولاتي .

فيما يخص فكرة المقاول النموذج فإن GARTNER يرى أن المقاول النموذج ما هو إلا أسطورة ، و اقترح مستوى نظرية حول المقابلة يدمج العوامل و المتغيرات السيكلوجية و الاجتماعية و الاقتصادية ضمن نظرية سلوكية تفسر المسار المقاولاتي للمقاول .

3- المقاربة العملية :

هذه المقاربة أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة ، واقترحت الاهتمام بماذا يفعل المقاول وليس شخصه ، حيث تعدد و تنوع المقاولين و المقاولات و مشاريعهم عني العديد من الباحثين لدراسة المسار المقاولاتي هذا الأخير يمكن تعريفه كما يلي : " المسار المقاولاتي يتضمن جميع الوظائف و النشاطات و الأفعال المتضمنة لإدراك الفرص و إنشاء المؤسسة التي تلحق ها ، من خلال هذا التعريف نلاحظ تصوريين اثنين ، الأول يتعلق بالطهور التنظيمي (إنشاء مؤسسة) و الثاني يعتبر المقابلة ظاهرة تركز على إنشاء و تنظيم مؤسسات جديدة ، كما أن النموذج التفاعلي المتبني من قبل GARTNER يتكون من أربعة أبعاد " البيئة ، الأفراد ، المسار ، و التنظيم "¹¹ .

4- المقاربة الوظيفية:

هذه المقاربة التي يمثلها " Shumpeter " وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته " التطور الاقتصادي " ، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية ، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع ، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

5- المقاربة التي تركز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة:

والتي تركز على الخصائص البسيكولوجية للمقاوّل مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومسايرتهم الاجتماعية وقد سلط weber الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاوّلانية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

6- المقاربة العملية أو التشغيلية:

والتي أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة ، واقترحت على الباحثين الاهتمام بماذا يفعل المقاوّل ، وليس شخصه.

وكما تعددت تعريفات المقاوّل تعددت أيضا التعاريف التي تناولت المقاوّلانية ، إذ تعرف على أنها " الفعل الذي يقوم به المقاوّل والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة ، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني ، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي بحث¹² على حد قول "Marcel Mauss" 1923-1924"

ويعرف "Beranger" وآخرون المقاوّلانية (Entrepreneuriat) المشتقة من (Entrepreneurship) والمركزة على إنشاء وتنمية أنشطة ، فالمقاوّلانية يمكن أن تعرف بطريقتين:

-على أساس أنها نشاط : أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

-على أساس أنها تخصص جامعي : أي علم يوضح المحيط و سيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي¹².

أما "Alain fayol" فقد حددها على أنها " حالة خاصة ، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر ، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي. أما بالنسبة للإنجلو ساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات ، إذ نجد أن البروفيسور "Howard Stevenson" بجامعة Harvard يوضح بأن : " المقاوّلانية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها"

إذن فالمقاوّلانية هي الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاوّل ، لإنشاء مؤسسة جديدة ، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد ، من أجل إنشاء ثروة ، من خلال الأخذ بالمبادرة ، وتحمل المخاطر ، والتعرف على فرص الأعمال¹³ ، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع. ويتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات والمقاوّلانية من خلال نقاط التوافق والاختلاف التالية :

المقاوالات الصغرى والمتوسطة والتنمية المستدامة :

تساهم المقاوالات الصغرى والمتوسطة في النمو الاقتصادي ، وفي التلاحم الاجتماعي وخلق فرص الشغل وفي التنمية المحلية. كما تمثل ، عبر العالم ، الجزء الأكبر من المقاوالات منشئة عددا مهما من فرص العمل. كما تتسم هذه المقاوالات بديناميتها وسرعة اتخاذ القرار ورد الفعل بفضل صغر حجمها. وكلما حدت العولة وتطور التقنيات من أهمية الإنتاج على نطاق واسع لتقليل الكلفة على مستوى الاقتصاد الدقيق في العديد من القطاعات ، فإن ذلك يزيد ذلك من إمكانيات نمو المقاوالات الصغرى والمتوسطة. فهي تزود كبار المقاوالات بالسلع والخدمات التي تحتاجها هذه الأخيرة ، مما يمكنها من أن تصبح رافعة مهمة لتشجيع المبادلات وغزو

أسواق جديدة. وتمثل هذه المقاوالات في شمال أفريقيا عنصرا للحفاظ على الدراية الصناعية والعلاقات التجارية الضاربة في القدم أحيانا. إذ يكون أغلب هذه المقاوالات قد أنشئ منذ عهد بعيد ، مما يمكن من تناقل الممارسات الصناعية في مجال الصناعة التقليدية والنسيج من جيل إلى جيل. كما تمثل المقاوالات الصغرى والمتوسطة كذلك عنصر حداثة. إذ تستثمر اليوم شركات فتيّة في قطاعات متقدمة كالإعلاميات والتكنولوجيا وقد نسجت المقاوالات الصغرى والمتوسطة شبكات تجارية تمكنها من توزيع منتوجات أساسية لرفاهية السكان في مناطق البلد النائية. وتلعب المتاجر الصغرى دورا بارزا ، نظرا لقربها ومعرفتها الجيدة بمحيطها الاجتماعي المباشر. بحيث تمكن الأسر المتواضعة من الشراء بالتقسيط ، وبكميات صغيرة ، منتوجات لا توجد في أماكن أخرى إلا بالجملة ، وبكميات كبيرة. وفي العديد من الدول ، من جهة أخرى ، تلعب هذه المتاجر دور الوسيط المالي بقبولها البيع بالقرض كما نسجت المقاوالات الصغرى والمتوسطة كذلك علاقات بين بلدان المنطقة ، وهي علاقات قائمة تنمو في العديد من القطاعات. وحينما تقرر الحكومات تعزيز المبادلات بين دول المنطقة¹⁴ ، تمثل المقاوالات الصغرى والمتوسطة عنصرا لتنمية التجارة الخارجية بفضل العلاقات العابرة للحدود التي أوجدتها منذ وقت طويل أما في القطاع الزراعي ، تظهر الضيعات الزراعية الصغرى والمتوسطة كل يوم قدرتها على التكيف بالرغم من تأخر التنمية في العالم القروي ، والاضطرابات التي تسبب فيها التغيرات المناخية. وتصمد العديد من الضيعات الصغرى ، حتى في الظروف الاقتصادية الأقل تطورا ، أمام إغراءات الزوج القروي ، مساهمة مهمة في الإنتاج الزراعي كما تساهم المقاوالات الصغرى والمتوسطة في تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. إذ تتيح للعديد من الشباب الاندماج ، كما تمكن من تشجيع روح المبادرة لدى أشخاص لم يسبق لهم أن استفادوا من فرص لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وهكذا تظهر العديد من التجارب أن المقاوالات الصغرى والمتوسطة تمثل أداة مهمة لتشجيع روح المبادرة النسائية وإدماج الشباب في الحياة النشطة وتمكين الأشخاص المعاقين من تحقيق ذاتهم. علاوة على ذلك ، يمثل تشجيع المقاوالات الصغرى والمتوسطة وسيلة لتحديث ومؤسسة نشاطات القطاع غير المنظم.

وهكذا تعتبر المقاوالات الصغرى والمتوسطة فاعلا مهما لتحقيق التنمية ، والمساهمة في استدامتها. لكن الصعوبات التقليدية التي تواجهها المقاوالات الصغرى والمتوسطة ، ضعف توفر التمويل ، وصعوبة الاستفادة من التكنولوجيات ، والقدرات التدبيرية المحدودة ، إلخ ، تصبح أكثر تفاقمًا في محيط يزداد تنافسية يوما بعد يوم. وبدون إجراءات مرافقة ، يمكن أن تتطور هذه الهشاشة إلى كارثة على مستوى التشغيل والدخل تصيب قطاعا أو منطقة برمتها ، في حالة حدوث تحولات اقتصادية مهمة وفي هذا السياق ، تتحرك السلطات العمومية وآليات المعنية بالمقاوالات الصغرى والمتوسطة من خلال تشجيع دور هذه المقاوالات في التنمية من جهة ، ومن خلال تعزيز قدرتها للرد على المتغيرات من جهة أخرى¹⁵.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا و اهتماما بالغاً من طرف العديد من المنظمات العالمية و الباحثين الاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي و ذلك نظرا لتمييزها بسرعة إمضاءها و خصائص أخرى و نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

تصنف المؤسسات حسب العديد من وجهات النظر المختلفة ، فقد تصنف من حيث الحجم إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة ، كما يمكن أن ينظر إليها من حيث طبيعة النشاط فتصنف إلى مؤسسات صناعية أو تجارية أو زراعية أو مالية ... ألخ . أما من حيث الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه فهناك مؤسسات هادفة للربح و أخرى غير هادفة للربح كالمؤسسات الخيرية.¹⁶

أ- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرى الباحثين بأن هذه المؤسسات تدفع بعجلة تقدم الاقتصاد و ذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، و بالرغم من التغيرات المتسارعة في المحيط و نظرا لسهولة إنشائها ، و مرونتها و توفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة و أهمية بالغة ، و قبل التطرق لأهميتها و دورها وجب التعرف عليها و التعرف على خصائصها و التي سنتناولها من خلال هذا المبحث .

ب- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1. تعريف اللجنة الأوروبية : " المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا ، أجيروا ، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أخيرا و تتميز باستقلاليتهما " .
2. تعريف منظمة العمل الدولية : " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع و خدمات و تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون اهتم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية ، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، و بعضهم يستأجر عمالا و خرفيين و بعضها يعمل برأس مال ثابت ، يعتمد على عائد منخفض ، و عادة ما تكسب دخولا غير منتظمة و تهيء فرص عمل غير مستقرة ، و يضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا " .
3. تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية : إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع و تشكل من مجموعة من الأفراد و محلية النشأة ، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع " .
4. تعريف الإتحاد الأوروبي :¹⁷ " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا الإتحاد كما يلي :

✓ المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال .

✓ المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا .

✓ المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا .

5. تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط¹⁸ .

6. تعريف مجلس التعاون الخليجي .

حددت منظمة الخليج للاستثمارات عام 1994 المنشآت الصغيرة بالاعتماد على معيار العمالة و هي : تلك المنشآت التي تزيد عمالتها عن 60 عاملا ، أما رأس المال فقد صنفت المنشآت التي لا تتجاوز الاستثمار فيها مليون دولار هي منشآت متوسطة الحجم¹⁹ .

أ- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية :

- ❖ سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها و التمويل غالبا ما يكون محليا ، و تعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان .
 - ❖ تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل ، تناسب ظروفها المحلية و نقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة
 - ❖ لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات و تجهيزات بسيطة ، مما يجعل تكاليفها منخفضة .
 - ❖ تتميز بالمرونة في أعمالها و عملياتها و منتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة و المحيطة بالمؤسسة
 - ❖ تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية .
 - ❖ هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة .
 - ❖ تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات .
- المحور الثاني : أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية .

أ- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر و مكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم ، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية و التطور الاقتصادي ، والتي توفر قاعدة صناعية و بنية تحتية واسعة و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و نجد من بين الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

1. انهيار الأوضاع المالية : خاصة في الدول النامية ، و بالتالي ضعف القدرات الاستثمارية و عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار و البقاء .

2. التحولات الاقتصادية العالمية : و التي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة ، التي قد نعتبرها بأنها كانت السبب و العامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية و تطوير تلك المؤسسات ، و ذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص .

ب - دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بناء و تطوير الاقتصاد :

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح و أساسي و يمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية :

1. الدور الإقتصادي :

يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية :

1.1 تامين قوة العمل : من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال ، كثيفة العمل²⁰ .

2.1 تعبئة الموارد المالية : و ذلك بجمع أموال مختلفة المصادر ، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات و الأسر و بالتالي تجميع تلك الأموال ، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم ، و بالتالي تشكيل طاقات إضافية ، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم و المحافظة على استقلاليتهم المالية و وحدتهم .

3.1 رفع إنتاجية العامل : و ذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال و باستمرار لضمان السير الحسن للعمل ، و كذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات .

4.1 خلق الناتج الخام الداخلي : يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي .

5.1 ترقية التجارة الخارجية : تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير و إستيراد .

6.1 توفير متطلبات السوق من السلع و الخدمات ، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية

(المقاوله الباطنية) .

7.1 حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتج المحلي²¹ :

في ظل التطورات الراهنة ، و أمام ، نفتاح الأسواق العالمية و تحرير التجارة و رفع الرقابة الجمركية و إلغاء الرسوم الجمركية ، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتوجات و التي تؤثر على المنتوجات المحلية ، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتوجاتها عن طريق طريق مراقبة الجودة ، و التحكم في التكاليف و محاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة ، و بالتالي إذا إستطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتوجات المحلية .

2. الدور الاجتماعي :

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي وإحداث تطورات على المستوى الاجتماعي ، ويمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية : القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل .

الحد من ظاهرة النزوح الريفي : وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية ، وبالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق ما يلي :

✓ القضاء على الآفات الاجتماعية .

✓ تحسين مستوى المعيشة في الريف .

✓ الإستغلال الأمثل للطاقت المادية والبشرية .

✓ الإستغلال الأمثل للموارد المحلية .

ج- طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها :

كما يعرف عن جميع المؤسسات أنها بحاجة إلى أموال ، فإن هذه المؤسسات هي أيضا بحاجة لها ، لذلك فهي تبحث دائما عن مصادر للحصول على تلك الأموال ، ونجد أن هذه المؤسسات بصفة خاصة تعاني من الكثير من المشاكل الخاصة بالتمويل ، كما تواجه معوقات ومشاكل أخرى ، والتي سأطرق لها في هذا المبحث .

فتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية إلى التمويل الاتي والي يتم عن طريق الأموال الاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة ولكن يتصف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصة النامية منها بانخفاض القدرة على الادخار²² .

- طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مواردها المالية بالطرق التالية :

1. التمويل الذاتي : معنى ذلك أن صاحب المشروع يعتمد في تمويله لمشروعه على أمواله أو مدخراته الذاتية.
2. التمويل بالقروض : وذلك بالحصول على قروض بفوائد أو يديون فوائد من البنوك أو مؤسسات الدعم المالية .
3. طرق التمويل من المنظور الإسلامي :

هناك عدة أساليب وصيغ تمويلية والتي تعرف بأدوات التمويل المالي الإسلامي ، وندرجها في ما يلي:

1.3 المراجعة أو التمويل فائض التكلفة : ويقصد بالمراجعة قيام أحد البنوك بشراء سلعة معينة لحساب عميل ما وفقا للمواصفات المطلوبة مقابل ربح معين أو أجر .

من خلال هذا التعريف نجد هناك شكلين للمراجعة :

• الوكالة بشراء بأجر .

• الوكالة بشراء بريح .

المشاركة : ويقصد بها جمع أموال المدخرين من طرف البنك لإستثمارها و الحصول على أرباح و إقتسامها معهم²³ .
صناديق الزكاة و القرض الحسن : تقوم معظم النظم الإسلامية بإنشاء صناديق الزكاة و القروض الحسنة و تساهم تلك الأموال المتحصل عليها من الزكاة في ما يلي :

1. زيادة الإستثمار .

2. زيادة عدد المنتجين و التقليل من عدد العاطلين على العمل .

3. توسيع نطاق التداول .

4.3 التأجير التمويلي : يقصد بالتأجير التمويلي " المنتهي بالتمليك " عن طريق البيع ، الإنفاق بين

طرفين بتأجير أو إستئجار العين أو الأصل المؤجر و التواعد بإعادته مقابل أجرة محددة خلال فترة زمنية محددة و في نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار بين ثلاث بدائل كالآتي :

• يملك العين المؤجرة مع تسديد الأقساط سابقا و يكون السعر محدد في بداية العقد .

• تمديد فترة الإيجار .

• إرجاع العين للمؤسسة المؤجرة .

المحور الثالث : واقع و تأهيل المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة .

لقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بالمؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إبتداء من سنوات التسعينات و ذلك مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي ، حيث كان النسيج الصناعي سابقا يتكون في أغلبه من الصناعات و المؤسسات العمومية ، لكن في ظل التطورات الراهنة و التغيرات العالمية المختلفة زاد إهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنشاء وزارة خاصة بها ، دليل قاطع على زيادة الاهتمام بها ، وبالتالي تعمل على زيادة الاستثمار الوطني من جهة و الأجنبي من جهة أخرى خاصة و أنها في صدد التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، الأمر الذي يحتم تأهيل و ترقية و تطوير المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يتم ذلك بتهيئة جميع ظروف العمل الملائمة في كل المجالات²⁴ .

خاتمة .. لقيت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا كبيرا و اهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية و الباحثين الاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور اقتصادي و ذلك نظرا لتمييزها بسرعة إمشائها و خصائص أخرى و نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية. فهي تعتبر العجلة الهامة في تدوير الاقتصاد و تنمية المجتمعات ككل ، من خلال الاستثمار الانجع في الموارد البشرية فيها ، الامر الي جعل الكثير من الباحثين يخوضون في دراستها و تناولها عبر مختلف البحوث فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبالرغم من المعوقات التي تواجهها إلا أنها لا زالت تحافظ على صيرورتها و إبراز أهميتها من خلال الادوار التي تقوم بها ، الامر الذي يدفع بعجلة الاقتصاد و التنمية الاقتصاد الفاعلة و التنمية المستدامة منها ، وبالتالي تنمية المجتمع ككل .

قائمة المراجع والمصادر.

- ⁽¹⁾ - الجودي محمد علي، (2009-2010) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير بعنوان "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، البويرة. ص 7.
- ⁽²⁾ - دباح نادية، (2011-2012) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير بعنوان "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها"، الجزائر 3، ص 12.
- ⁽³⁾ - مريم بن داود، انصاف كبدي، (2003) مذكرة تخرج ليسانس بعنوان اثر المناولة على الشركات البترولية، ورقلة، ص 2.
- ⁽⁴⁾ - علاي فتيحة، (2015)، مداخلة بعنوان تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، بالملتقى الوطني استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بجامعة ورقلة، ص 5.
- ⁽⁵⁾ - سنوسي كريمة، (2015)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان "المأولة الصناعية كآلية لخلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل نشاطات فيها دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة"، ص 4.
- ⁽⁶⁾ - عمر شريف، (2014)، مداخلة بعنوان " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في مجال استقطاب اليد العاملة دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا" في الملتقى الدولي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة بجامعة المسيلة، ص 07.
- ⁽⁷⁾ - كمال رزيق، (2014)، مقالة بعنوان الإبداع و الابتكار كمدخل إستراتيجي لتطوير المناولة الصناعية في الجزائر، جامعة البليدة، ص 7
- ⁽⁸⁾ - عبد الحق بوقفة، بغداد بنين، (2013) مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل، محور المداخلة: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص 12.
- ⁽⁹⁾ - بريجي شهرزاد، (2011, 2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة ورقلة، ص 11.
- ⁽¹⁰⁾ - بداوي سفيان، (2007)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان "ثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول"، ورقلة، ص 29
- ⁽¹¹⁾ - المرجع نفسه، ص 30.
- ⁽¹²⁾ - المرجع نفسه، ص 31.
- ⁽¹³⁾ - المرجع نفسه، ص 31.

¹⁴ - المرجع نفسه ، ص 32.

¹⁵ المرجع السابق. 33.

¹⁶ - عمران عبد الحكيم ، (2006,2007) ، مذكرة تخرج بعنوان استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، البويرة ، ص 11 .

¹⁷ المرجع نفسه ، ص 12.

¹⁸ - المرجع نفسه ، ص 12 .

¹⁹ - سعدية وسام ، (2012,2013) ، مذكرة تخرج ماستر بعنوان : دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، البويرة ، ص 07 .

²⁰ - المرجع نفسه ، ص 08.

²¹ - المرجع نفسه ، ص 09 .

²² - ریحان الشریف ، بومود إيمان ، (2008) ، مداخلة بعنوان بورصة تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة أحداث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ورقلة ، ص 4 .

²³ - المرجع نفسه ، ص 05 .

²⁴ - المرجع نفسه ، ص 06 .